مذكرات سياسية 152

تشرين الأول/أكتوبر 2024

فهم الفوارق الجغرافية في الرأي العام في الضفة الغربية

كاثرين كليفلاند

في مجموعة من النتائج الجديدة واللافتة للنظر، أظهر استطلاع رأي واسع النطاق بشكل غير عادي للرأي العام الفلسطيني وجود فروقات كبيرة في المواقف على أسس جغرافية، حيث يظهر سكان المناطق الشمالية، والوسطى، والجنوبية من الضفة الغربية، وكذلك في القدس الشرقية التي كانت تحت السيطرة الأردنية سابقاً، توجهات فريدة ومستقلة تجاه القضايا السياسية الحرجة. وقد تحمل القدرة على التمييز بين الرأي العام الفلسطيني بهذه الطريقة الدقيقة والمفصلة آثاراً كبيرة على السياسة الأمريكية، بدءاً من كيفية تصميم برامج التنمية إلى تحديد أولويات الإصلاحات لمكافحة الفساد.

,أسفر الاستطلاع الذي أجراه "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" في آب/أغسطس 2024، عن نتائج تشير إلى أنه يجب على السياسات والبرامج المساعدة أن تتكيف مع الواقع الحالي على الأرض لكي تكون فعالة. فما قد يكون فعالاً في شمال الضفة الغربية لن يكون بالضرورة فعالاً في وسط الضفة أو جنوبها. كما سيحتاج المحللون للشأن الفلسطيني والرأي العام إلى تطوير تقييماتهم بناءً على السياق المحلي بشكل أكثر دقة.

وعلى الرغم من أن هذا الاستطلاع يشير إلى أن العوامل المحلية الصغيرة تؤثر بشكل كبير على الرأي العام الفلسطيني، وكذلك على وجهات النظر حول السياسات الداخلية والخارجية، إلا أن لغة القومية الفلسطينية ما زالت تجد صدى واسعاً. وفي عدد من القضايا، لا تختلف الآراء الفلسطينية عبر الضفة الغربية، بما في ذلك الرأي السائد بأن إسرائيل ستنهار خلال ثلاثين إلى أربعين عاماً، والنظرة إلى الولايات المتحدة كعدو.

وتم إجراء الاستطلاع من قبل "المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي العام" الذي يرأسه ويديره نبيل كوكالي، في الفترة من 1 إلى 13 آب/أغسطس 2024. وتناول ثلاث مناطق في الضفة الغربية: الشمالية (محافظات

جنين، نابلس، قلقيلية، سلفيت، طوباس، طولكرم)، والوسطى (محافظات رام الله، بيت لحم، أريحا، إلى جانب المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية في محافظة القدس الشرقية)، والجنوبية (محافظة الخليل)، إلى جانب القدس الشرقية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية. وبينما كانت الاستطلاعات السنوية لمعهد واشنطن، التي أجراها الراحل ديفيد بولوك مع "المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي العام" على مدار العقد الماضي، عادةً ما تشمل غزة، إلا أن تمثيل عينة ممثلة شاملة من القطاع الساحلي لم يكن ممكناً هذا العام نظراً للتحديات الواضحة التي خلقتها الحرب. ومن ثم، شمل هذا الاستطلاع عدداً أكبر من المستجيبين من الضفة الغربية مقارنة بالسنوات السابقة، مما أتاح حجم عينة أكبر.

ومن بين المناطق الثلاث من الضفة الغربية، تم تسجيل دعم أقلية ملحوظة لحركة "فتح" في المنطقة الوسطى وحدها، في حين أن ما يقرب من نصف السكان في المناطق الشمالية والجنوبية عرّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى فصائل "المقاومة". وبالمثل، أيدت غالبية في المنطقة الوسطى حل الدولتين مع إسرائيل، بينما كانت الآراء في القدس الشرقية التي تسيطر عليها إسرائيل منقسمة، وأعربت الأغلبية في شمال الضفة وجنوبها عن دعمها لحل أقصى بقيام دولة فلسطينية في "كل فلسطين التاريخية".

كما يمكن ملاحظة الفروقات بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، حتى مع تعبير المستجيبين في كليهما عن وجهات نظر قوية ضد التوصل إلى حل وسط مع إسرائيل بشأن إقامة الدولة الفلسطينية. وعلى وجه التحديد، أظهر معظم سكان جنوب الضفة الغربية (بالإضافة إلى سكان وسط الضفة) قلقاً كبيراً بشأن إعطاء الأولوية لمنع حدوث "كارثة [مثل تلك] التي حلت بغزة"، وهي وجهة نظر لا تلقى صدى لدى معظم سكان شمال الضفة. وفي القدس الشرقية التي تسيطر عليها إسرائيل، وافق نصف المستجيبين على هذا الاقتراح.

وفي ضوء حرب غزة وتصاعد العنف في الضفة الغربية، تم تصميم الأسئلة لتجنب الإجابات التي قد تتقلب بشكل كبير رداً على أحداث جارية محددة. ومع ذلك، فإن عاماً من الصراع قد أثر بشكل طبيعي على المواقف تجاه قضايا معينة. وهنا، يمكن لتتبع الاتجاهات الثابتة من الاستطلاعات السابقة أن يساعد في توضيح مجالات التغيير والاستمرارية في ردود الرأي العام المتعلقة بحرب غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

المنهجية

تم استخدام طريقة أخذ العينات الاحتمالية متعددة المراحل لهذا الاستطلاع الذي تم إجراؤه وجهاً لوجه في المنازل، مع عينة تمثيلية من الضفة الغربية بناءً على تقديرات السكان من تعداد "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" لعام 2017 وتحديثات عام 2023. وتم اختيار 113 وحدة أخذ عينات أولية في الضفة الغربية بناءً على احتمال متناسب مع الحجم عبر محافظات الضفة الغربية الاثني عشر، مع مراعاة أنماط السكن في المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين.

وتم اختيار نقاط البداية من قائمة شاملة عبر كل محافظة. ومن داخل كل وحدة عينة أولية، تم اختيار الأسر من خلال عملية سير عشوائية بدءاً من نقاط بداية معروفة، مع فترات أخذ عينات كل أسرة خامسة في المناطق الحضرية وكل أسرة ثالثة في المناطق الريفية، وتم استطلاع ما يصل إلى أربعة عشر أسرة لكل وحدة عينة أولية. وتم تحديد الاختيار في المنازل التي تضم عدة عوائل من خلال شبكة اختيار الأسر - وهو بروتوكول عشوائي أساساً.

وتم اختيار الأفراد المستجيبين من الأسر باستخدام طريقة "آخر عيد ميلاد". وفي الحالات التي لم يكن فيها المستجيب المختار للأسرة متاحاً في البداية، عاد الممثلون مرتين على الأقل خلال اليوم قبل الانتقال إلى

الأسرة المختارة التالية. وتم إجراء الاستطلاعات من خلال المقابلات الشخصية باستخدام أجهزة الحاسوب اللوحية عبر تطبيق SurveyToGo، مع مراقبة وتوجيه عبر نظام "تحديد المواقع العالمي".
ولتوفير مقارنات البيانات مع الضفة الغربية، تم أخذ عينات من الأحياء في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل بشكل متناسب بناءً على بيانات من "مكتب الإحصاء المركزي" الإسرائيلي، بهدف إنشاء حجم عينة من 500 شخص (انظر الجدول 1)، وتم تحديد الأسر والمستجيبين باستخدام الطريقة نفسها الموضحة أعلاه.

الجدول 1. المستجيبون للاستطلاع حسب المنطقة

الضفة الغربية

المنطقة	حجم العينة
الشمالية	448
الوسطى	307
الجنوبية	286
القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل	500

بلغ هامش الخطأ للعينة الإجمالية في الضفة الغربية 3% ولِعيّنة القدس الشرقية 4%، مع فاصل (نطاق) ثقة 95% لكل منهما. ويختلف هامش الخطأ للعينة الفرعية في الضفة الغربية التي تمت مناقشتها في التحليل بنسبة تصل إلى 6%. ولا يتم تسليط الضوء على الفروقات بين العينات الفرعية فقط إلا إذا تجاوزت هامش الخطأ. وقد تم ضبط بيانات الضفة الغربية بناءً على العمر والجنس وفقاً للكتاب السنوي "للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" لعام 2023. وأخيراً، قد لا تصل النسب المئوية في الجداول والرسوم البيانية إلى 100% بسبب التقريب.

تحدّيات الاستطلاع

في المنطقة الشمالية، الأكثر كثافة سكانية في الضفة الغربية، كانت النتائج معقدة بسبب الانخفاض الملحوظ في الثقة في الأبحاث الاستطلاعية، مع زيادة حادة في عدم الاستجابات مقارنةً بالاستطلاعات السابقة. وكان ذلك أكثر وضوحاً في الإجابات على الأسئلة المفتوحة. على سبيل المثال، عندما طُلب من المستجيبين تحديد "الهدف الرئيسي" لحركة "حماس" في شن هجومها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أشار 40% من المستجيبين إلى أنهم لا يعرفون - مقارنة بمستويات عدم الاستجابة الأحادية النسبة (الرقم) في مناطق أخرى. كما ارتفعت معدلات عدم الاستجابة في الأسئلة المتعلقة بالاتجاهات. فعند السؤال عما إذا كانوا يوافقون على العبارة القائلة بأنه "يجب على السلطة الفلسطينية أن تسمح لـ «حماس» بالعمل في الضفة الغربية بحرية وعلنية"، ارتفعت نسبة عدم الاستجابة من المنطقة الشمالية إلى 19%، مقارنة بـ 5% في عام 2023. وقد تكرر معدل عدم الاستجابة الذي يتراوح حول 20% في عدد من الأسئلة الحساسة سياسياً. ونظراً للنشاط المكثف لجيش الدفاع الإسرائيلي في شمال الضفة، فقد يكون المستجيبون الذين كانوا مستعدين عموماً للمشاركة في الاستطلاع أقل ميلاً للتعبير عن وجهات نظر يعتقدون أنها قد تؤدي إلى اتخاذ الجيش الإسرائيلي إجراءات ضدهم.

وفي القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، تظهر تحديات مختلفة عند تحليل المواقف. فعلى الرغم من انخفاض معدلات عدم الاستجابة، فقد تكون المخاوف المحتملة بشأن المراقبة قد دفعت بعض المشاركين إلى الرقابة الذاتية في الأسئلة الحساسة سياسياً، مثل تلك التي تسأل بشكل صريح عما إذا كان يجب على الحركات الوطنية الفلسطينية أن تعطي الأولوية لـ "تدمير إسرائيل" أو ما الذي سيكون "الواقع المستقبلي لإسرائيل" على المدى الطويل. وبشكل خاص في الحالة الأخيرة، أعرب 46% من سكان القدس الشرقية عن اعتقادهم بأن إسرائيل لن تكون موجودة في المستقبل، مقارنةً بـ 71% من الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي حين قد تعكس هذه الأرقام اختلافات حقيقية في وجهات النظر، إلّا أنه يجب أيضاً مراعاة احتمال أن يقدم بعض المستجيبين إجابات يرون أنها أكثر قبولاً اجتماعياً لدى السلطات.

وكانت الردود على سؤال حول المشاركة في الانتخابات ملحوظة بشكل خاص. ففي شباط/فبراير 2024، أجرت إسرائيل انتخابات بلدية، وبلغت نسبة المشاركة المبلغ عنها في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية 26%، بينما بلغت 44% في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهو رقم يتجاوز بكثير نسبة الإقبال المقدرة بنسبة 1.7% للفلسطينيين المقيمين في بلدية القدس الإسرائيلية، مما يشير إلى مبالغة في الإبلاغ. ويُعد الإفراط في الإبلاغ عن المشاركة الانتخابية أمراً شائعاً في الاستطلاعات، لكن هذه النتائج قد تشير إلى وجود تحيز نحو الرغبة الاجتماعية، رغم الضمانات التي قدمها القائمون على الاستطلاع بشأن السرية - ربما كان المقصود من ذلك هو الإشارة إلى السلطات بالرغبة في المشاركة في الحياة السياسية الإسرائيلية.

ومع ذلك، أظهرت الردود على أسئلة أخرى حساسة سياسياً استعداداً كبيراً لمعارضة التوجهات الظاهرة للسلطات. فعلى سبيل المثال، أيدت نسبة كبيرة من سكان القدس الشرقية المبدأ القائل بأن الفلسطينيين يجب أن "يسعوا إلى تحرير كل فلسطين التاريخية". وبالمثل، عندما طُلب منهم تحديد ما إذا كانت إيران تُعتبر صديقة أم عدوة "لبلادنا"، أجاب 40% من سكان القدس الشرقية بأنها "صديقة"، وهي نتيجة تعادل إحصائياً لما وجده الاستطلاع في المنطقتين الوسطى والجنوبية، رغم وجهة النظر الإسرائيلية التي لا جدال فيها بأن إيران تشكل تهديداً وجودياً.

وجهات نظر المركز مقابل المحيط لمستقبل الضفة الغربية

على مدار العام منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتفظت حركة "فتح" - الكتلة المهيمنة في السلطة الفلسطينية - ببعض الدعم في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية، حيث يقع مقر الحكومة في رام الله، ولكن القليل جداً من الدعم في المنطقتين الشمالية والجنوبية. علاوة على ذلك في هاتين المنطقتين الأخيرتين، أعرب عدد قليل من المستجيبين عن ثقتهم في استمرار عمل السلطة الفلسطينية و"فتح". كما كان أنصار "حماس" - الذين كانوا أكثر ميلاً في الاستطلاع للتعبير عن التشاؤم تجاه الوضع القائم مقارنة بأنصار "فتح" - أكثر ميلاً أيضاً للإشارة إلى أن الجماعة الإسلامية تحظى بدعم شعبي في جميع أنحاء الضفة الغربية، وأن الأحزاب الوطنية الفلسطينية يجب أن تسعى لإقامة دولة فلسطينية في "كل فلسطين التاريخية".

تراجع الانتساب إلى حركة "فتح" في شمال الضفة الغربية وجنوبها

حتى قبل عقد من الزمن، لم يكن لحركة "فتح" دعم شعبي واسع النطاق عندما قيس في جميع أنحاء الضفة الغربية. فقد سادت الإحباطات تجاه السلطة الفلسطينية و"فتح" لفترة طويلة، حتى في المنطقة الوسطى، التي تُعد المنطقة الوحيدة التي لا يزال فيها انتماء كبير لحركة "فتح". واليوم، في المنطقة الوسطى، يقول 36% (من الذين شملهم الاستطلاع) إن "فتح" أو السلطة الفلسطينية "تمثل مصالحهم" بشكل أفضل، وهي نسبة تعادل إحصائياً لما كانت عليه الآراء في عامي 2014 و 2019. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد المستقلين - أو

أولئك الذين يعتقدون أن أي حزب لا يمثلهم - كبيراً باستمرار منذ بدء استطلاعات معهد واشنطن، حيث بلغت النسبة الحالية 33% في الضفة الغربية بشكل عام.
وعلى النقيض من ذلك، تراجع الدعم لحركة "فتح" في شمال الضفة الغربية وجنوبها منذ إجراء أول استطلاع للرأي حول الهوية السياسية في عام 2014، حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون أن الجماعة التي "تمثل مصالحهم على أفضل وجه" هي بنسبة 12% و 14% على التوالي. وكان هذا التحول صارخاً بشكل خاص في شمال الضفة الغربية، حيث أبدى 45% من المستجيبين وقوفهم مع "فتح" في سؤال مماثل طُرح حول الانتماء السياسي في عام 2014. ومن المرجح أن يكون هناك عدد هائل من الأسباب لهذا التراجع. فقد كافحت رام الله للرد على السياسات الإسرائيلية المتقطعة التي تدعو إلى ضم الضفة الغربية، وأثبتت عجزها عن دعم شرعيتها الانتخابية، خاصة بعد فشلها في إجراء الانتخابات الوطنية الفلسطينية المتوقعة بشدة والتي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2021. كما أن عدم تحرك السلطة الفلسطينية رداً على الحرب في غزة وزيادة هجمات المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية قد أسهم على الأرجح في تدهور مكانتها بين الرأي العام. وبالنسبة لشمال الضفة الغربية، فإن الصراع المتصاعد في المناطق الحضرية بين الميليشيات المسلحة والجيش الإسرائيلي يبرز بشكل أكبر القيود الصارخة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في توفير الأمن للسكان. وفي المقابل، كان الدعم لحركة "فتح" في القدس الشرقية التي تسيطر عليها إسرائيل منخفضاً - ويظل كذلك، حيث بلغ 16% حالياً، مقابل 12% في عام 2015.

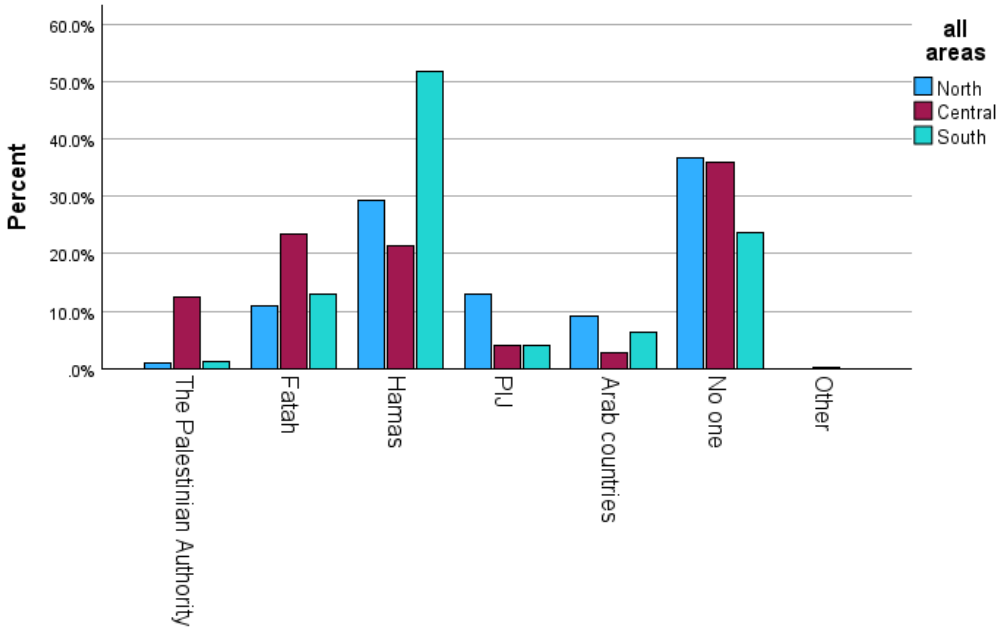

الغموض بشأن القادة المحتملين ومرونة السلطة الفلسطينية

إن النظرة الأعمق لنتائج الاستطلاع تظهر أن غالبية المستجيبين في الضفة الغربية - المدفوعين بشكل أساسي بالمواقف في شمال الضفة وجنوبها - لا يعتقدون أن هناك شخصية سياسية حالياً يمكنها قيادة الشعب الفلسطيني بشكل فعال. وفيما يتصل بهذا البند، وفي تأكيد آخر على افتقار السلطة الفلسطينية للشرعية، لم

يذكر أي من المستجيبين تقريباً رئيس السلطة محمود عباس، الذي سيبلغ التاسعة والثمانين من عمره في تشرين الثاني/نوفمبر ولم يترشح لإعادة انتخابه منذ توليه منصبه في عام 2005.

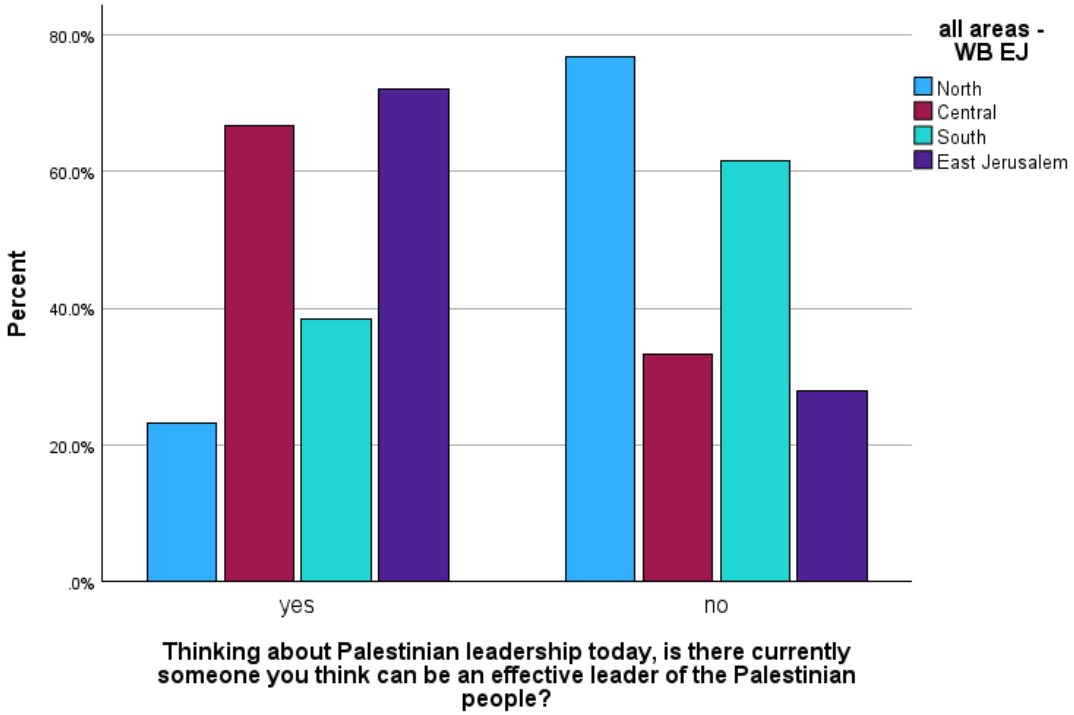

وتماماً كما أعرب سكان المنطقة الشمالية من الضفة الغربية عن اعتقاد أقل بأن إما "فتح" أو السلطة الفلسطينية "تمثل مصالحهم على أفضل وجه"، فإنهم ترددوا أيضاً في مشاركة تفاصيل محددة حول من يمكنه توفير "قيادة فلسطينية فعالة". ويتناقض اتجاه عدم الاستجابة (الذي تمت مناقشته في فقرة "تحديات الاستطلاع")، مع الاستعداد الأكبر لتحديد الزعماء المحتملين في المنطقة الوسطى والقدس الشرقية.
وبالنسبة للقدس الشرقية التي تديرها إسرائيل، فهي تبرز في كونها منخرطة سياسياً بشكل خاص، حيث تضمنت الردود من المنطقة تنوعاً في شخصيات (أسماء) "فتح" و"حماس" لم يتم ذكرها في مناطق أخرى. وذكرت نسبة كبيرة من المستجيبين شخصيات "فتح" الحالية (26%)، أو المستقلين أو القادة السابقين لـ "فتح" (5% لمحمد دحلان و6% لمصطفى البرغوثي)، مما يشير إلى التمييز بين انخفاض الانتماء الذاتي لـ "فتح" والدعم العالي لبعض قادتها. وفي الوقت نفسه، ذكر 17% من المستجيبين أن يحيى السنوار (الذي كان لا يزال حياً أثناء إجراء الاستطلاع) يمكن أن يوفر قيادة فعالة، بينما أضاف 14% آخرون شخصيات أخرى من "حماس" مثل خالد مشعل؛ وبالمقارنة، ذكر 2% فقط من فلسطينيي جنوب الضفة الغربية شخصيات بديلة من "حماس" إلى جانب السنوار. وبالتوافق مع الهوية الحزبية، ركزت الردود من المنطقة الوسطى على شخصيات "فتح"، وخاصة مروان البرغوثي (33%)، المعتقل منذ عام 2002.
وتتوافق وجهات النظر المتفائلة نسبياً بشأن مستقبل الضفة الغربية إلى حد كبير مع المناطق الجغرافية التي تتماهى مع السلطة الفلسطينية وحركة "فتح". وعلى وجه التحديد، في المنطقة الوسطى، ذكر أكثر من نصف الفلسطينيين (56%) إنهم يعتقدون بأن الهيئة الحاكمة سوف تستمر في الوجود، على الأقل خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، إما في شكل مشابه لشكلها الحالي أو كمنظمة أكثر فاعلية تحت قيادة جديدة من "فتح". لكن هذه النسبة تنخفض إلى حوالي الثلث في جنوب الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأقل من الربع (23%) في شمال الضفة.

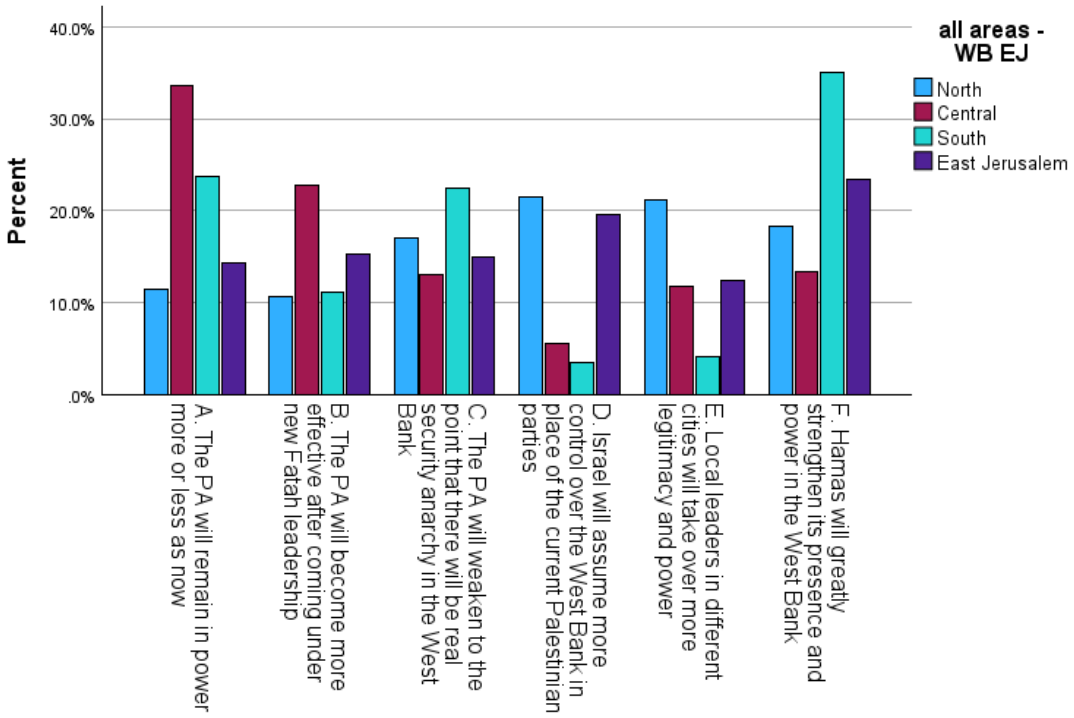

وعندما سُئل المستجيبون في شمال الضفة عن الوضع المتوقع للضفة الغربية خلال العام المقبل، تخيل عدد كبير منهم ترتيبات بديلة للسلطة، مع تباين التوقعات بين سيطرة إسرائيلية، أو سيطرة "حماس"، أو ظهور قادة محليين يحصلون على "شرعية وقوة أكبر". وفي المقابل، بينما يعتقد المستجيبون في جنوب الضفة أن استمرار سيطرة حزب فلسطيني أمر مرجح، إلّا أنهم كانوا منقسمين حول ما إذا كانت "فتح" (35%) ستستمر (في السيطرة) أو ما إذا كانت "حماس" ستستولي على السلطة (34%).

وتعزيزاً لهذا التمايز بين المركز والمحيط، وافق 26% فقط من المستجيبين في المنطقة الوسطى على أن انهيار السلطة الفلسطينية خلال ستة أشهر أمر مرجح إلى حد ما على الأقل، في حين يرى حوالي نصف سكان المناطق الشمالية والجنوبية أن هذا السيناريو محتمل. أما في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، فقد بدا الانهيار مرجحاً لنسبة أكبر - حيث وافق 65% من المستجيبين على أنه أمر مرجح إلى حد ما على الأقل.

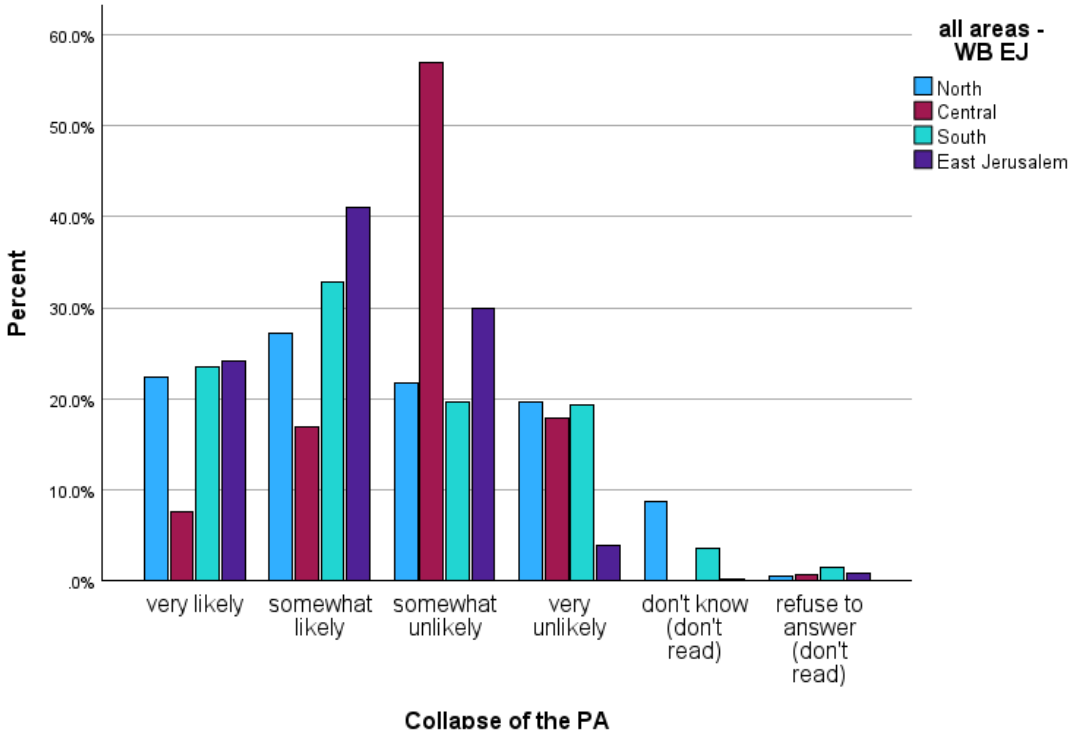

ارتفاع الدعم لـ "حماس"، وخاصة في جنوب الضفة الغربية

في جميع أنحاء الضفة الغربية، إلى جانب انخفاض الدعم لـ "فتح" والغموض حول قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء، ارتفع الدعم لـ "حماس" بشكل كبير مقارنة بالمستويات الثابتة السابقة. ففي استطلاعات الرأي التي أُجريت في 2014 و 2015 و 2019، أشار حوالي 10% من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى انتسابهم لـ "حماس"، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 33% في هذا الاستطلاع الأخير عندما طُرح سؤال مماثل حول الحركة التي "تمثلهم بشكل أفضل".

ويُعد الانتساب لحركة "حماس" واضحاً بشكل خاص في الجنوب، حيث ذكر 52% من الذين شملهم الاستطلاع أن «حماس» "تمثل مصالحهم على أفضل وجه". ومع ذلك، عند توسيع النطاق ليشمل جميع أولئك الذين أشاروا إلى أن حركات "المقاومة" تمثلهم - مع إضافة "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" على وجه التحديد - تبدو النسب في شمال الضفة والقدس الشرقية مماثلة لمستويات الدعم لـ "حماس" في جنوب الضفة، بينما تنخفض إلى 26% من إثبات الذاتية لـ "حماس" أو "الجهاد الإسلامي" في المنطقة الوسطى. وقد استثمرت "حماس" موارد كبيرة على مر السنين لبناء قدراتها العملياتية ودعمها الشعبي في الضفة الغربية، ولكن الارتفاع الحالي بين أولئك الذين يرون أن الحركة تمثل مصالحهم على أفضل وجه من المرجح أن تكون متأثرة بالحرب في غزة.

وعند مقارنة أنصار "فتح" بمؤيدي "حماس" في الضفة الغربية، نجد أيضاً اختلافات أساسية في المواقف بشأن القضايا الداخلية الفلسطينية ومستقبل الصراع مع إسرائيل. على سبيل المثال، لوحظ انخفاض ملحوظ في متوسط الدخول الشهرية المبلغ عنها في الضفة الغربية والقدس الشرقية مقارنة باستطلاع أُجري في تموز/يوليو 2023. وعلى الرغم من أن الحرب والسياسات الإسرائيلية قد تكون موضع اللوم، إلا أن انعدام الأمن الاقتصادي الواسع النطاق يسلط الضوء على فشل السلطة الفلسطينية في الحكم بالنسبة للفلسطينيين. إن أسباب التدهور الاقتصادي في الضفة الغربية هي واسعة النطاق، وتشمل حجب إسرائيل لعائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية من قبل وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، (والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي

عائدات السلطة الفلسطينية)، وتراجع التمويل الدولي للضفة الغربية، وانخفاض كبير في عدد تصاريح العمل المسموح بها لعمال الضفة الغربية في إسرائيل، وارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، والانخفاض الحاد في الزيارات إلى المواقع السياحية الدينية مثل بيت لحم، بالإضافة إلى الفساد وسوء الإدارة المستمرين داخل السلطة الفلسطينية. وتتفاقم المخاوف الاقتصادية بسبب الحوادث الكبيرة وغير المتوقعة في الطرق، وارتفاع نشاط الميليشيات المسلحة، وزيادة العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين والهجمات الانتقامية، والعمليات العسكرية المكثفة للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

إن نسبة أكبر من أولئك الذين يعانون من الفقر يتطلعون إلى "حماس". وفي إحدى الفوارق اللافتة، أفاد 34% من مؤيدي "حماس" أن دخول أسرهم الشهرية أقل من خط الفقر الفعلي في الأراضي الفلسطينية (2,500 شيكل إسرائيلي، أي حوالي 667 دولار أمريكي)، مقارنة بـ 14% فقط من مؤيدي "فتح" و17% من أولئك الذين لا يعتقدون أن أي حركة تمثل مصالحهم. وفيما يتعلق بالضغوط الاقتصادية، فإن مؤيدي "حماس" هم أيضاً أكثر ميلاً للتعبير عن تشاؤمهم بشأن مستقبل أطفالهم. بينما يُعبّر سكان جنوب الضفة الغربية عن هذا التشاؤم بنسب أعلى، إلا أن الفارق ينطبق على جميع مناطق الضفة الغربية، حيث يعتقد 47% من أولئك الذين يتطلعون إلى "حماس" أن حياة أطفالهم سوف تكون أسوأ في غضون عشر سنوات، مقارنة بـ 24% من مؤيدي السلطة الفلسطينية و"فتح"، و34% من المستجيبين غير المنتمين لأي جهة.

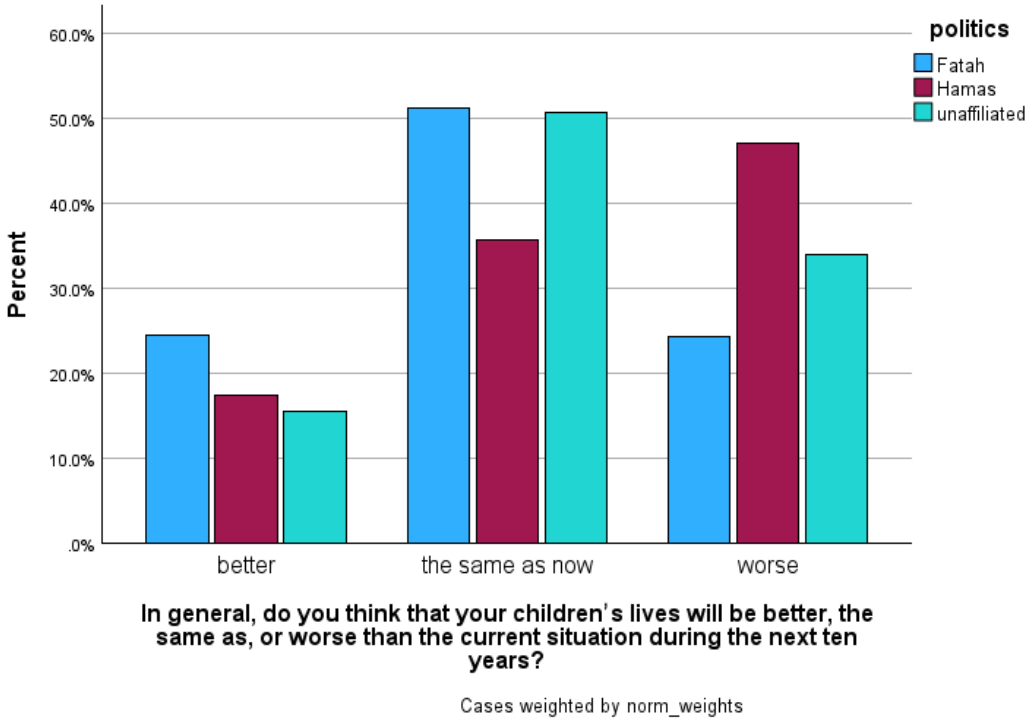

وفيما يتعلق بالمجموعة الفرعية التي قالت إن "حماس" تمثل مصالحها على أفضل وجه ولكنها ذكرت شخصيات سياسية من "فتح" عند الإجابة على سؤال "الزعيم الوطني الفعال"، قد يكون الانتساب لـ "حماس" أكثر سطحية مقارنة بـ "فتح". وعلى وجه التحديد، من بين 38% من المستجيبين الذين ينتسبون لـ "حماس" والذين قالوا أيضاً إن هناك زعيماً فعالاً، اختار ثلثهم (أي 13% من عدد المستجيبين الإجمالي) شخصاً مرتبطاً بـ "فتح"، مقارنة بالبقية (25% من الإجمالي) الذين اختاروا من بين قيادات "حماس". وعلى النقيض من ذلك، لم يُسمِّ سوى 2% من الأفراد الذين ينتسبون إلى "فتح" شخصاً من "حماس" كزعيم محتمل.

ومع ذلك، فإن الذين يُعرّفون أنفسهم كأنصار لـ "حماس" كانوا أكثر ميلاً من مؤيدي "فتح" أو من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي للاعتقاد بأن "حماس" ستعزز قوتها بشكل كبير في الضفة الغربية وتشكّل مسارها السياسي للمنطقة. وعندما سئلوا عن المستقبل القريب للضفة الغربية، قال 38% من مؤيدي "حماس" - مقابل 6% من مؤيدي "فتح" و14% من المستجيبين غير المنتمين - إن "حماس" سوف تزيد قوتها بشكل كبير خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

وليس من المستغرب أن يكون أنصار "حماس" أيضاً أكثر ميلاً إلى توقّع دعم فلسطيني كبير للحركة في الأراضي الفلسطينية: فقد قال 59% منهم إن اندلاع انتفاضة مسلحة كبرى مؤيدة لـ "حماس" في الضفة الغربية أمر مرجح خلال الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بـ 33% من مؤيدي "فتح" و44% من غير المنتسبين. وبالمثل، اعتقد غالبية مؤيدي "حماس" (58%) أن انهيار السلطة الفلسطينية أمر مرجح إلى حد ما على الأقل في غضون الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بـ 26% من مؤيدي "فتح" و38% من غير المنتمين.

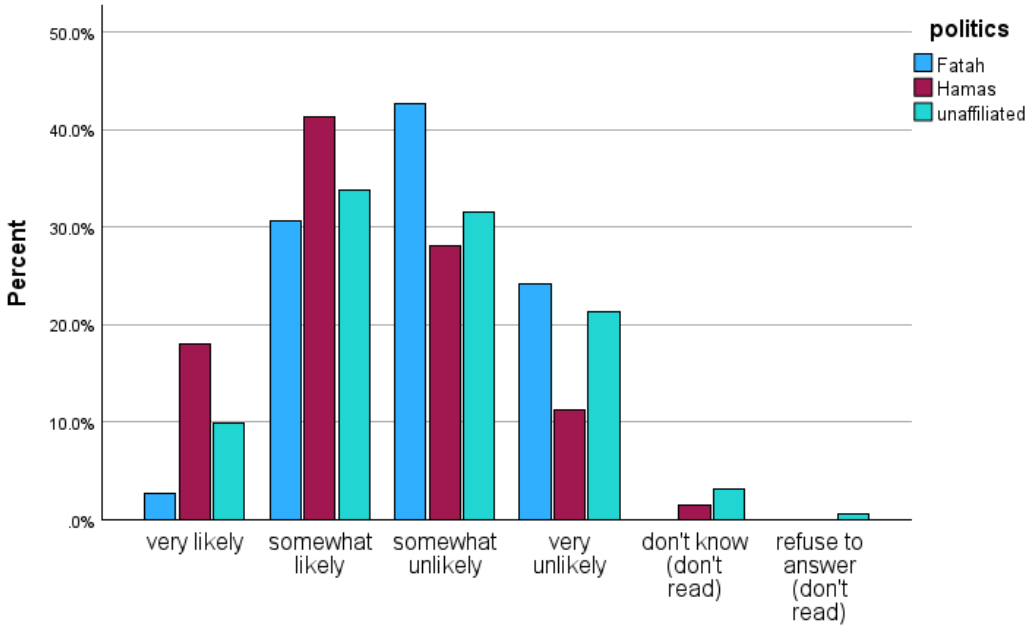

وعلى نحو مماثل، ترفض غالبية مؤيدي "حماس" فكرة التوصل إلى حل وسط في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، حيث أشار 61% منهم أن "تدمير دولة إسرائيل واستعادة كل فلسطين التاريخية للفلسطينيين" هو المسار الأكثر واقعية للحركات السياسية الفلسطينية. وبالمثل، قال 77% من مؤيدي "حماس" إن على القيادة الفلسطينية تجاهل حل الدولتين حتى لو "أصبح هذا الاحتمال متاحاً". وعلى سبيل المقارنة، وافق 42% فقط من مؤيدي "فتح" والسلطة الفلسطينية و51% من المستجيبين غير المنتسبين لأي فصيل على هذا الرأي.

ومع ذلك، فإن الإيمان بإمكانية قيام دولة فلسطينية "في معظم فلسطين التاريخية" أقل تأكيداً. فقد أعرب حوالي نصف مؤيدي "حماس" (53%) فقط، إلى جانب 35% من مؤيدي "فتح" و37% من المستجيبين غير المنتسبين لأي فصيل، عن اعتقادهم بأن مثل هذه الدولة قد تقوم خلال الثلاثين إلى الأربعين عاماً القادمة.

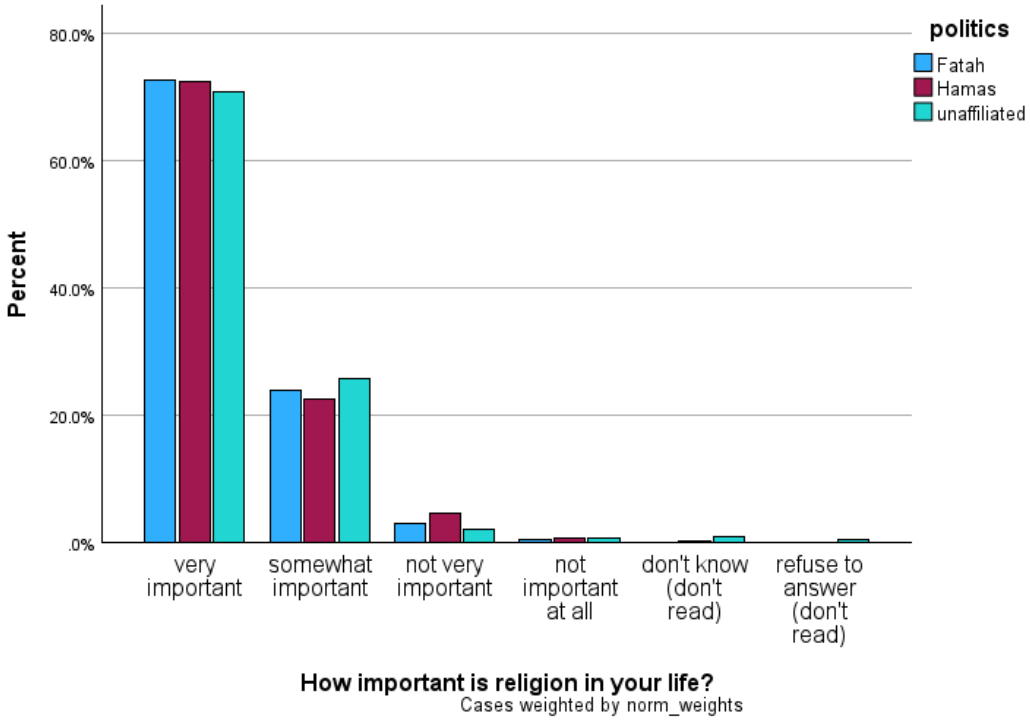

المواقف تجاه حرب غزة والصراع الأوسع مع إسرائيل

في استطلاع "معهد واشنطن" لعام 2023، الذي أُجري قبل الهجوم الذي قادته "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت الآراء في الضفة الغربية مختلطة بشأن ما إذا "يجب على «حماس» الحفاظ على وقف إطلاق النار مع إسرائيل في الضفة الغربية وغزة". وكانت المنطقة الشمالية تمثل حالة شاذة، حيث وافق 34% فقط من المستجيبين على هذا السؤال، بينما عارضه 60% وأشار 6% إلى أنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. وعلى النقيض من ذلك، وافق المستجيبون في المنطقتين الوسطى والجنوبية على السؤال بنسبة 56% في المتوسط؛ وفي القدس الشرقية وافق 61%، وكانت الإجابات أعلى بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18-30 عاماً (70% مقابل 57% لمن تتراوح أعمارهم بين 31 عاماً وما فوق). واليوم، في حين أن غالبية الذين تم استطلاع آرائهم في المنطقة الوسطى لا يزالون ملتزمين بحل الدولتين إذا ما كان قابلاً للتنفيذ، فإن غالبية كبيرة من المستجيبين في شمال الضفة أعربوا عن دعمهم بدلاً من ذلك لقيام دولة فلسطينية في كل فلسطين التاريخية وبدا أنهم أقل عرضة للردع بسبب ردود الفعل العسكرية الإسرائيلية العنيفة. وفي الجنوب، أشارت أغلبية المستجيبين إلى دعمها للحلول القصوى المقترنة بنظرة براغماتية ذات دوافع اقتصادية، وربما يتوافق ذلك مع الرأي السائد بأن دولة فلسطينية ستقوم على "معظم فلسطين التاريخية"، إلى جانب القلق شبه الإجماعي حول منع وقوع كارثة في الضفة الغربية على غرار ما حدث في غزة.

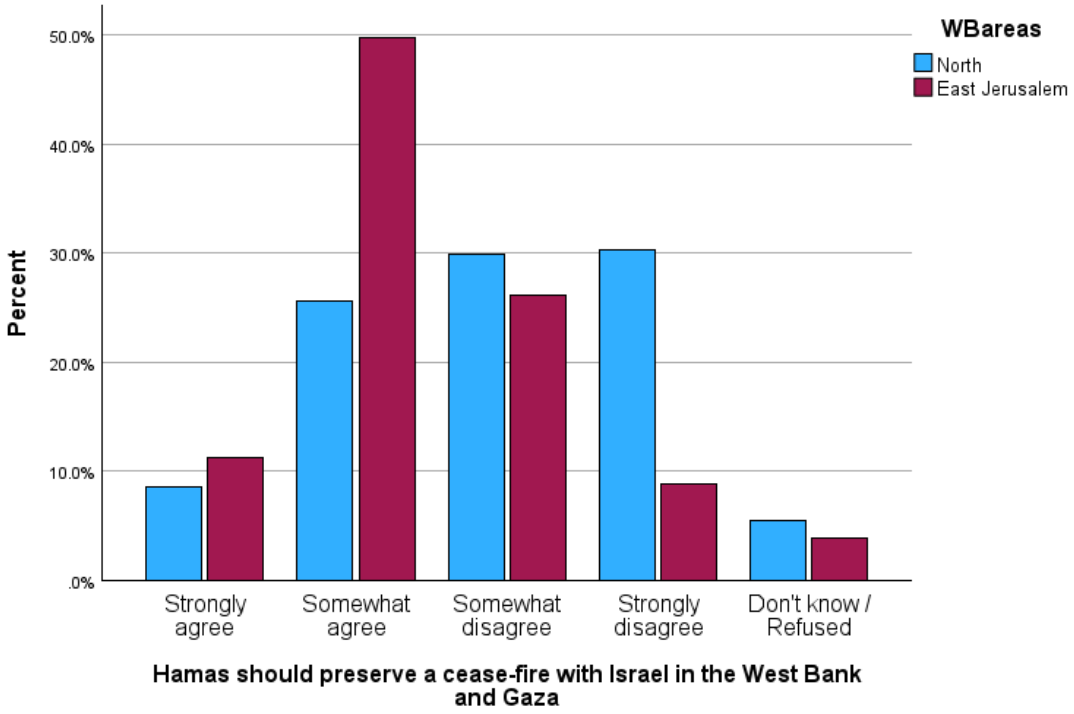

وكما هو الحال في مجالات أخرى من الاستطلاع، كان للموقع الجغرافي للمستجيبين، سواء داخل الضفة الغربية أو في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، تأثيراً كبيراً على تصوراتهم حول دوافع "حماس" في الحرب، وذلك وفقاً للسؤال المفتوح: "في رأيك، ما هو الهدف الرئيسي الذي دفع «حماس» إلى اتخاذ قرار مهاجمة إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر؟".

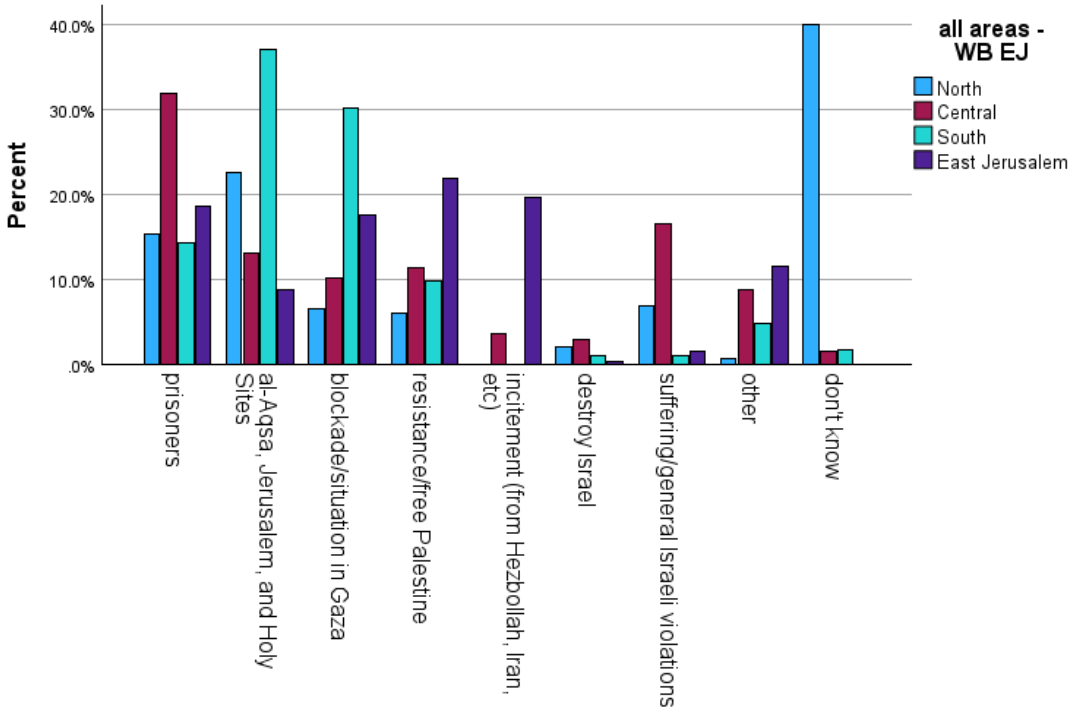

وفي المنطقة الجنوبية (الخليل)، اتفق معظم المستجيبين على أن الهدف الرئيسي لـ «حماس» كان إما حماية الأماكن المقدسة أو تحريرها، بما في ذلك القدس والمسجد الأقصى، أو إنهاء الحصار المفروض على غزة والمعاناة الأوسع لسكانها. وفي المنطقة الشمالية، رفضت نسبة كبيرة من المستجيبين (40%) إسناد أي هدف لـ "حماس"، وهو ما يعكس على الأرجح الخوف من رقابة الدولة الإسرائيلية على القضايا الحساسة.
أما في المنطقة الوسطى، فقد صنف غالبية المستجيبين هدف "حماس" على أنه مرتبط بمعالجة وضع الأسرى الفلسطينيين (33%) أو المعاناة العامة للفلسطينيين في الضفة الغربية والانتهاكات الإسرائيلية ذات الصلة (20%). ويبدو أن سكان المنطقة الوسطى يعتقدون بقوة أن المدفوعات الخاصة للأسرى في السجون الإسرائيلية يجب ألا تُلغى، حتى وإن كان ذلك ضرورياً لاستئناف المساعدات الأمريكية المباشرة للسلطة الفلسطينية وفقاً لقانون "تايلور فورس" (الذي أُقِر في عام 2018). وبينما رفضت الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية الاقتراح القائل بأن "على السلطة الفلسطينية إيقاف المدفوعات الخاصة للأسرى ومنح عائلاتهم مزايا اجتماعية عادية مثل أي شخص آخر" - وليس مدفوعات إضافية بناءً على أحكامهم أو عملياتهم المسلحة"، بدا أولئك في المنطقة الوسطى أكثر حماسة، حيث اختلفوا بشدة بنسبة 64%، مقارنة بـ 33% في الجنوب، و 25% في الشمال، و 12% في القدس الشرقية.
ومن بين المستجيبين في القدس الشرقية، كان أولئك الذين وافقوا على أن الهدف الأساسي لـ "حماس" يتعلق بالأسرى يميلون إلى تقديم إطار تعاملاتي لم يظهر في المناطق الأخرى التي شملها الاستطلاع. وعلى وجه التحديد، من بين الذين ذكروا أن الأسرى هم الدافع الرئيسي، 80% اعتبروا القضية أنها "أسر" سجناء إسرائيليين أو "تبادل" سجناء بدلاً من التركيز على "إساءة" إسرائيل معاملة الأسرى الفلسطينيين. وفي شمال ووسط الضفة الغربية، وهما المنطقتان الأخريان حيث كان لهذا التفسير قبول كبير، كان المستجيبون أكثر ميلاً إلى التعميم (15% / 27%).
وأثار بعض مستجيبي القدس الشرقية أسباباً محتملة للهجوم لا توجد في مناطق أخرى في الضفة الغربية، مثل "التحريض" من إيران أو "حزب الله"، أو قرار شخصي من قيادة "حماس" (إجمالي 20%). ومن بين 4% فقط في المنطقة الوسطى الذين أشاروا إلى هذه الأسباب، جاء معظمهم من القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية؛ وفي المناطق الشمالية أو الجنوبية، لم تُسجل مثل هذه الآراء على الإطلاق.
وأخيراً، اتفق 72% من المستجيبين في الضفة الغربية و54% في القدس الشرقية على أن "حماس" نجحت إلى حد ما على الأقل في تحقيق هدفها الرئيسي في الصراع. ومن غير المستغرب أن تكون الادعاءات بأن الحركة كانت "ناجحة إلى حد كبير" أكثر احتمالية بين مؤيدي "حماس" (39%) مقارنة بمؤيدي السلطة الفلسطينية و"فتح" (17%) والمستجيبين غير المنتمين (9%).
ومع ذلك، حتى أجوبة مؤيدي "حماس" تشير إلى أن الخسائر الكارثية في الأرواح والممتلكات في غزة قد تفوق إنجازات الحركة: فقد وافق 42% من مؤيدي "حماس" على أن "التضحيات التي قدمتها غزة أكبر من إنجازات «حماس»". كما وافق على هذا الرأي ثلثا أنصار "فتح" والمستجيبين غير المنتمين إلى أي فصيل.

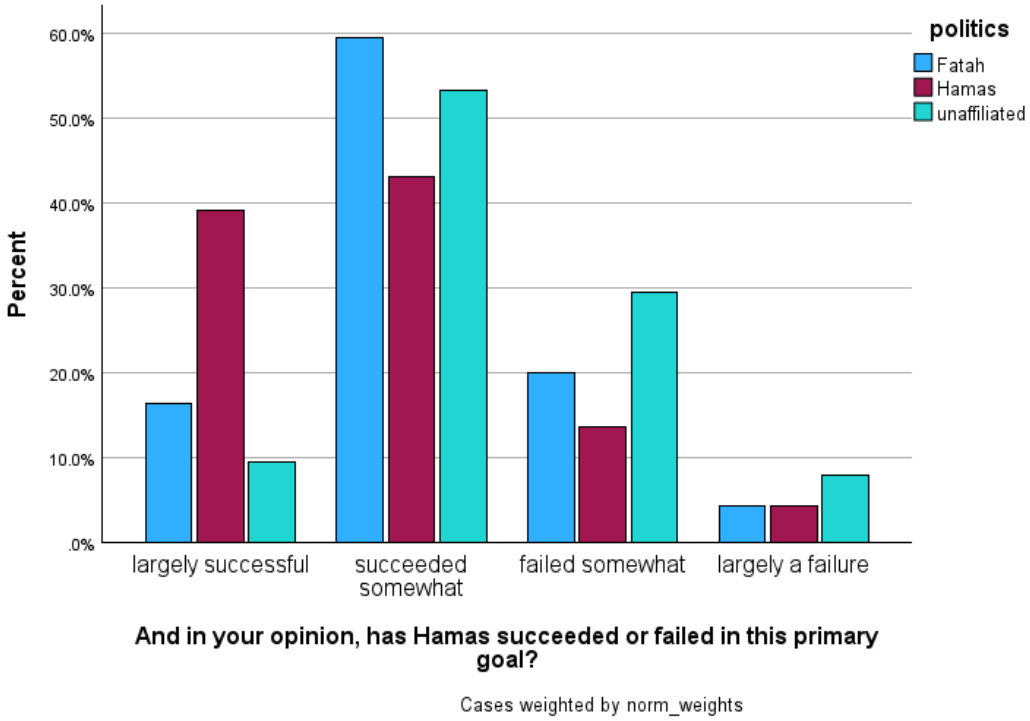

وفي المنطقة الوسطى، أظهر المستجيبون مواقف متفائلة بشكل عام عندما سئلوا عما إذا كانت الدول الإقليمية مثل السعودية والأردن، والقوى العالمية مثل روسيا والصين، "دولاً صديقة أو عدوة لبلادنا في الأساس". وقد يكون هذا الانفتاح مرتبطاً باعتقاد الأغلبية في المنطقة الوسطى (72%) بأن "الاهتمام الدولي الحالي سيؤدي إلى تغييرات سياسية ملموسة للفلسطينيين". وربما كانت الإجابات الإيجابية من قِبَل سكان محافظة الخليل (65% مقابل 46% في الشمال) استجابةً للرأي العام الأردني المستقل عن السياسات التي تنتهجها عمّان. وبالمثل، في الجنوب - الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع القبائل الأردنية - كان الدعم لـ "التطلع إلى الحكومات العربية المجاورة مثل الأردن للمساعدة في تحسين الوضع الفلسطيني" هو الأعلى (73%) مقارنة بـ 41% في الوسط و52% في الشمال. وكما أظهرت استطلاعات معهد واشنطن لعام 2023 أعرب الشعب الأردني عن دعم قوي للفلسطينيين، وخاصة لأولئك في غزة. وقد يشير نجاح "جبهة العمل الإسلامي" المرتبطة بـ "جماعة الإخوان المسلمين" في الانتخابات البرلمانية الأردنية في أيلول/سبتمبر 2024 إلى استمرار هذا الدعم. وأخيراً، في جميع أنحاء الضفة الغربية، عبّرت الغالبية العظمى من المستجيبين عن آراء سلبية تجاه الولايات المتحدة (حيث اعتبرها 82% بشكل عام أنها عدو)، في حين كانت الآراء إيجابية تجاه قطر (حيث وصفها 67% عموماً بأنها صديقة).

تزايد الاعتقاد بإمكانية انهيار إسرائيل

شهد الاستطلاع تحولاً لافتاً في آراء الفلسطينيين في الضفة الغربية بشأن ما إذا كانت إسرائيل ستستمر في الوجود خلال الثلاثين أو الأربعين عاماً القادمة. و"بغض النظر عن التفضيل الشخصي"، وافقت أغلبية كبيرة في الضفة الغربية (71%) حالياً على أن إسرائيل لن تكون موجودة في هذا الإطار الزمني - مقارنة بـ 48% في عام 2023 - سواء بسبب التناقضات الداخلية أو الدمار من قبل "المقاومة العربية والإسلامية". وكانت هناك زيادة مماثلة، وإن كانت أصغر، بين المستجيبين من القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، من 33% إلى 46%.

أما بالنسبة لاحتمال انهيار إسرائيل خلال الأشهر الستة المقبلة، يبدو أن الإجابات ترتبط بالميل الأيديولوجي. وفي حين أشار ثلثا مؤيدي "حماس" إلى أن هذا الاحتمال وارد، فقد وافق ثلث مؤيدي "فتح"، إلى جانب نصف المستجيبين غير المنتمين على هذا الاحتمال. وبناءً على التقييم حسب المنطقة، كان سكان جنوب الضفة الغربية الأكثر ميلاً للاعتقاد بأن انهيار إسرائيل "مرجح إلى حد ما" في غضون ستة أشهر (71%)، مقابل 55% من سكان شمال الضفة الغربة و27% في وسطها.

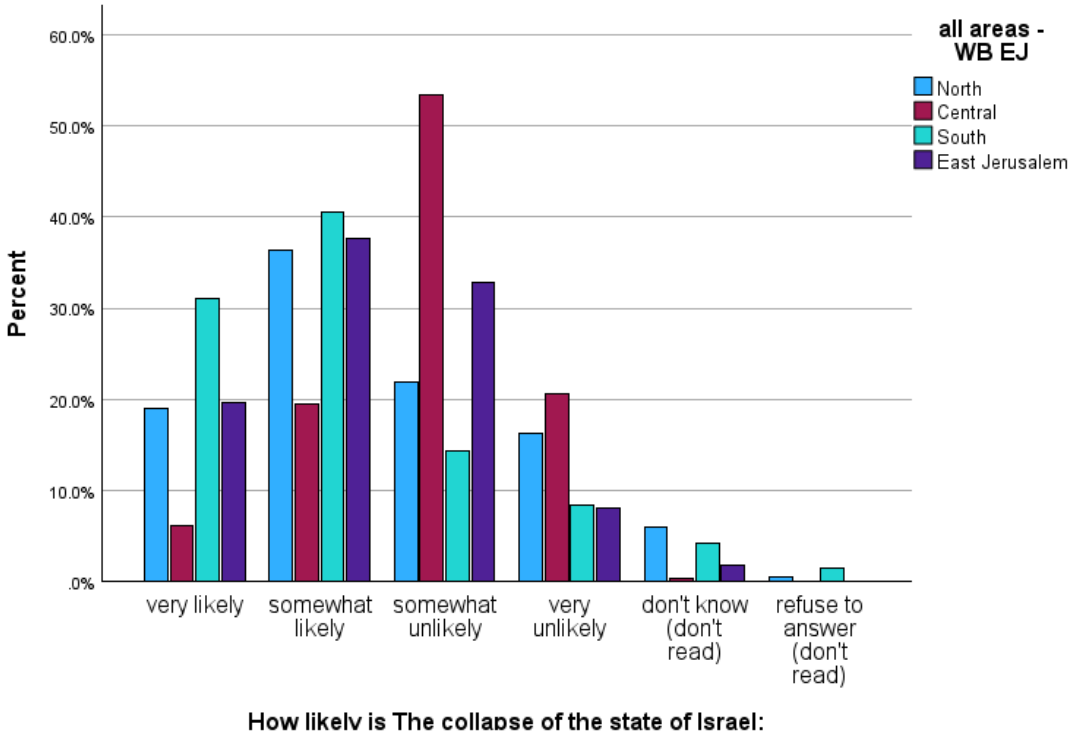

تراجع الاهتمام بالتواصل مع إسرائيل، وبعض المرونة لفكرة حل الدولتين

ربما ليس من المستغرب أن حرب غزة قد قللت من الاهتمام بالتواصل مع الإسرائيليين، حتى في سبيل تشجيع "حل عادل" للصراع، حيث لوحظ تحوّل كبير بشكل خاص في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل، حيث كان هذا النوع من التواصل يحظى سابقاً بدعم الأغلبية ويبدو نظرياً أكثر قابلية للتنفيذ. وعند سؤال المستجيبين عما إذا كان على الفلسطينيين "تشجيع الاتصالات الشخصية المباشرة مع الإسرائيليين لمساعدة مؤيدي السلام الإسرائيليين في دعم حل عادل للصراع"، وافق أقل من نصف المستجيبين في القدس الشرقية (47%)، وهو انخفاض بمقدار 27 نقطة مقارنة بالإحصاء في عام 2023.

ومع ذلك، عند النظر على المدى الطويل، بقيت نسبة القبول بين سكان الضفة الغربية لفكرة "دولتين لشعبين - الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي" إذا كان ذلك سيؤدي إلى تأمين دولة فلسطينية، مكافئة إحصائياً للآراء التي كانت قبل عقد من الزمن. فعندما طُرح هذا السؤال قبل أسابيع قليلة من بدء حرب غزة عام 2014، أيد 43% هذا الاقتراح بينما رفضه 51%. وبعد عقد من الزمن، قَبِل 39% من سكان الضفة الاقتراح نفسه بينما رفضه 52%.

وفيما يتعلق بدعم حل الدولتين، تبرز المنطقة الوسطى مجدداً كمقابل لمناطق الضفة الغربية الطرفية. ويبدو أن دعم هذا الحل قائم سواء ركز السؤال على الأولويات الفلسطينية الحالية أو على إنهاء الصراع، إذا ما

برزت إمكانية حل الدولتين. وبالتالي، وافقت الأغلبية في المنطقة الوسطى (58%) على أن الخيار الأكثر واقعية للأحزاب السياسية الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الخمس القادمة هو التركيز على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من خلال حل الدولتين، وهي النتيجة التي تكررت في الإجابات على صيغ مختلفة من السؤال. (وينطبق الشيء نفسه عموماً على استطلاعات الرأي بين مؤيدي "فتح"). ويبدو أن المواقف في الجنوب هي الأكثر نفوراً من هذه النتيجة، حتى وإن كانت الرغبة في الاستقرار الاقتصادي والأمني (والتي سيتم شرحها لاحقاً) قد تفسر الهدوء النسبي في المنطقة.

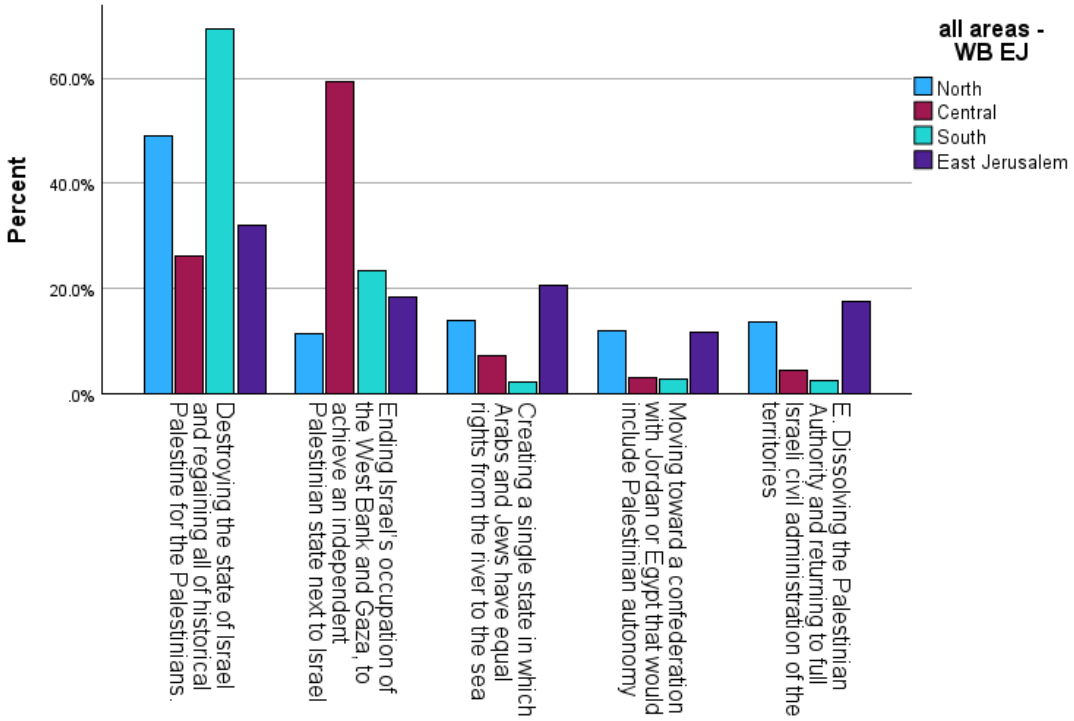

وأعرب سكان وسط الضفة الغربية وسكان القدس الشرقية عن دعم أقلية مشابهة لحل أقصى يتمثل في إنشاء دولة فلسطينية حصرية في "كامل فلسطين التاريخية"، بنسبة 27% و 32% على التوالي. ومع ذلك، أبدى المستجيبون من سكان القدس الشرقية تشككاً تجاه حل الدولتين، حيث قال 18% فقط إن هذا هو "الخيار الأكثر واقعية" للحركات السياسية الفلسطينية في المستقبل القريب. ومن ناحية أخرى، أشار عدد مشابه إحصائياً إلى أن الخيار الأفضل قد يكون إما دولة ثنائية القومية (21%) أو الحل القائم على حل السلطة الفلسطينية بالكامل و"العودة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية الكاملة للأراضي" (18%).

نوعان من المواقف الحدية القصوى في الضفة الغربية

أعربت أغلبية في كل من شمال الضفة الغربية وجنوبها (77% و 64% على التوالي) عن موافقتها على أن القيادة الفلسطينية يجب أن ترفض حل الدولتين إذا أصبح ذلك متاحاً. ومع ذلك، كان سكان شمال الضفة الغربية أكثر ميلاً للموافقة على البيانات التي تروّج للمقاومة حتى لو تسببت في ضرر محتمل، في حين أعربت غالبية سكان جنوب الضفة الغربية عن قلق كبير بشأن إمكانية التدهور المحتمل لأوضاعهم.

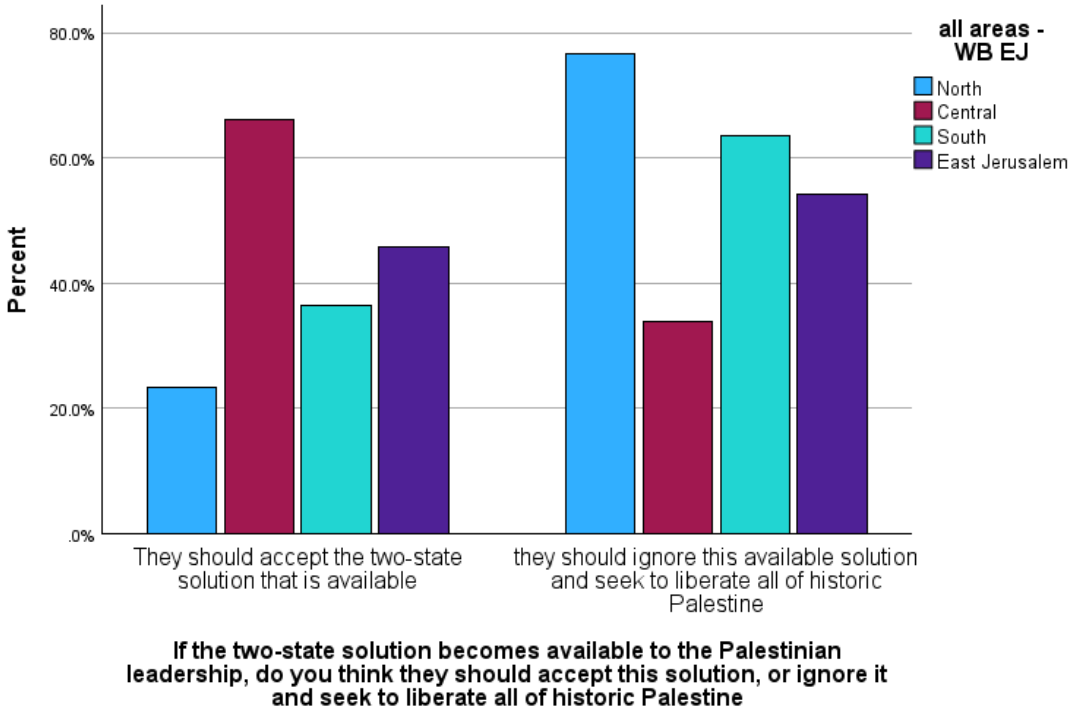

وفي محافظة الخليل، على الرغم من أن السكان هم الأكثر ميلاً للتعاطف مع "حماس"، حيث أبدى 69% منهم موافقتهم على أن "تدمير دولة إسرائيل واستعادة كل فلسطين التاريخية للفلسطينيين" هو "الخيار الأكثر واقعية" للأحزاب الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الخمس القادمة، إلا أنهم يظهرون أيضاً قلقاً كبيراً بشأن التداعيات الاقتصادية للصراع الحالي. وتشير إجاباتهم أيضاً إلى رغبة قوية في منع الدمار الذي شهدته غزة من أن يحدث في الضفة الغربية. وعلى وجه التحديد، عندما سئلوا عما إذا كانوا يوافقون على أن "الأولوية القصوى في الضفة الغربية هي منع الدمار الذي حدث في غزة"، أبدى 92% من سكان الجنوب على الأقل موافقة جزئية، وهي نسبة أعلى بكثير من سكان الشمال (37%) - حيث رفض ربع المشاركين في الاستفتاء بشدة (24%) - وحتى أعلى من مشاركي سكان المنطقة الوسطى (78%).

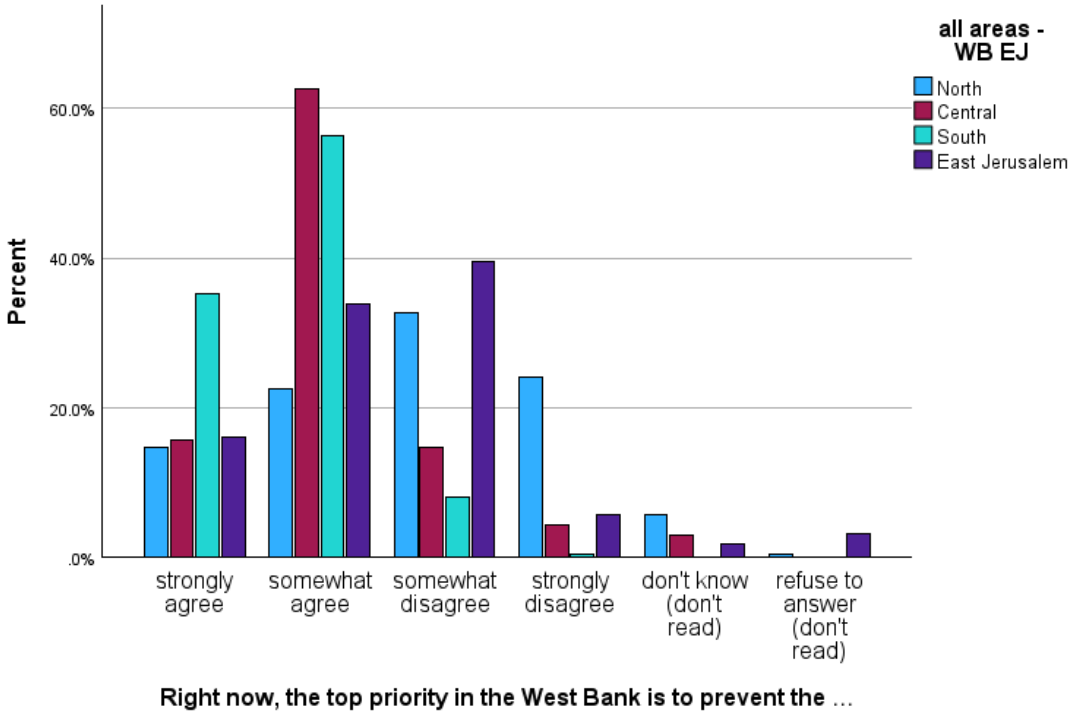

كما يبدو أن المخاوف الاقتصادية دفعت المزيد من سكان جنوب الضفة الغربية إلى دعم عودة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. وتعكس هذه المخاوف الوضع الاقتصادي الهش في محافظة الخليل: فمن بين 19% الذين أبلغوا عن تغيير في وظائفهم بعد بدء الحرب، كانت الغالبية العظمى (91%) قد عملت سابقاً في إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيلية. وحالياً، أفاد 62% من سكان الخليل أنهم إما عاطلون عن العمل أو لا يعملون خارج المنزل، وهو ما يمثل فارقاً حاداً مقارنة بالمنطقة الوسطى، حيث ذكر 38% فقط الأمر نفسه.

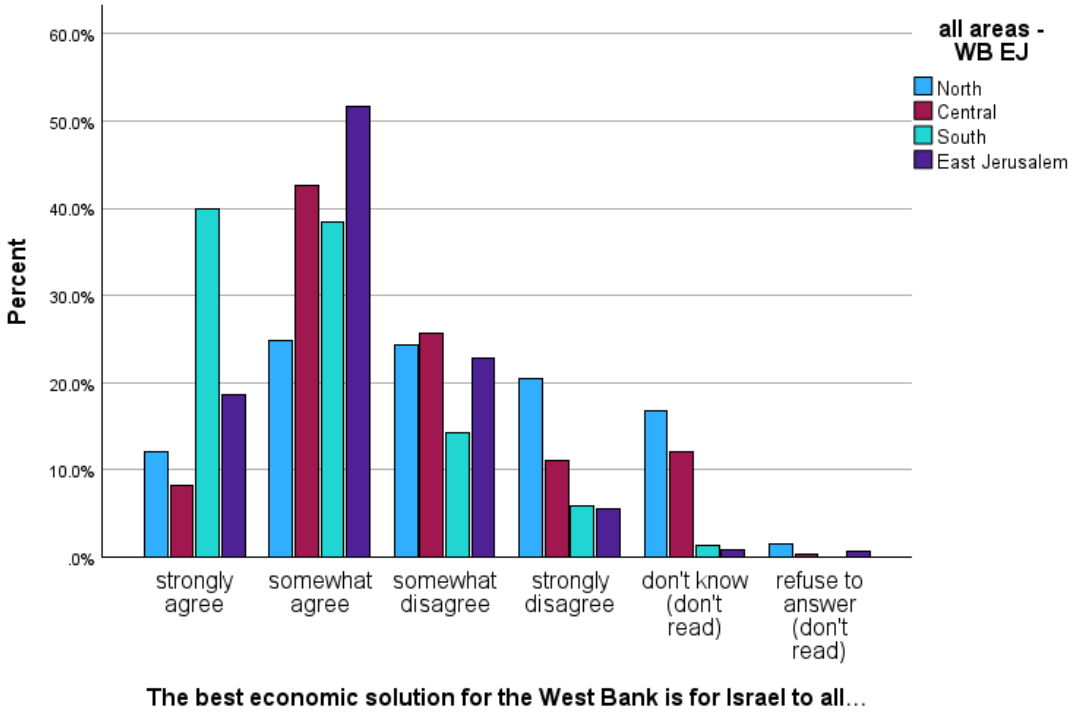

في استطلاعات الرأي السابقة التي أجريت بين عامي 2019 و 2023، أعرب سكان جنوب الضفة الغربية أيضاً عن موافقة الأغلبية مع التعبير القائل بأنه يجب على الفلسطينيين أن يركزوا على "المسائل العملية مثل الوظائف والرعاية الصحية والتعليم والاستقرار اليومي، وليس على الخطط السياسية أو خيارات المقاومة على الرغم من أن أحجام العينات الصغيرة في تلك الاستطلاعات السابقة تُعقّد مقارنات الاتجاهات. وعلى العكس من ذلك، في شمال الضفة الغربية تباينت نسبة دعم الأغلبية لإعطاء الأولوية لحوكمة الشؤون المحلية على المقاومة من عام إلى آخر، حيث انخفضت من 60% في عام 2020 إلى 39% في عام 2023.

كما أشارت الإجابات على أسئلة أخرى في عام 2023 إلى تزايد الدعم للمقاومة المسلحة في شمال الضفة. وعلى عكس مناطق الضفة الغربية الأخرى، وافق ربع فقط (26%) من سكان شمال الضفة على العبارة التي تنص بأن "«حماس» يجب أن تتوقف عن الدعوة لتدمير إسرائيل وتقبل بدلاً من ذلك حل الدولتين الدائم على أساس حدود عام 1967". وعندما سئلوا عما إذا كان الصراع يجب أن ينتهي إذا أصبح حل الدولتين ممكناً، أجاب 17% فقط بالإيجاب - مما يشير إلى وجهات نظر متصلّبة تعود إلى ما قبل الحرب في غزة.

ومن المرجح أن يكون التغيّر في المواقف في شمال الضفة الغربية مرتبطاً بتصاعد الصراع هناك بين الميليشيات المسلحة والجيش الإسرائيلي، والذي تفاقم بالفعل بشكل كبير بحلول الوقت الذي تم فيه إجراء الاستطلاع عام 2023. وعلى وجه الخصوص، في بيانات الاستطلاع من عام 2022 - عندما كان حل الدولتين المحتمل أكثر شعبية بشكل عام في الضفة الغربية - كان الدعم في شمال الضفة منقسماً فيما يتعلق بالإصرار على "حقوقنا الكاملة في كل فلسطين التاريخية"، مع اختلاف نصف المستجيبين مع هذا التأكيد. وقد تقلص هذا المنظور الأخير بشكل كبير في استطلاعات عامي 2023 و 2024.

وبرزت استجابة واحدة غير بديهية في شمال الضفة الغربية. ففي حين وافقت الأغلبية على الاقتراح القائل بوجوب توقف السلطة الفلسطينية عن التنسيق الأمني مع إسرائيل، إلا أن مجموعة من السكان أصرت على معارضة ذلك بشدة، وهو ما يختلف عن المواقف العامة في الضفة الغربية. وفي السنوات الماضية، كان الشمال أيضاً مميزاً بنسبة عالية من المستجيبين الذين عارضوا هذا الاقتراح بشكل متكرر، على الرغم من انخفاض عدد الذين اختلفوا بشدة عن السنوات السابقة.

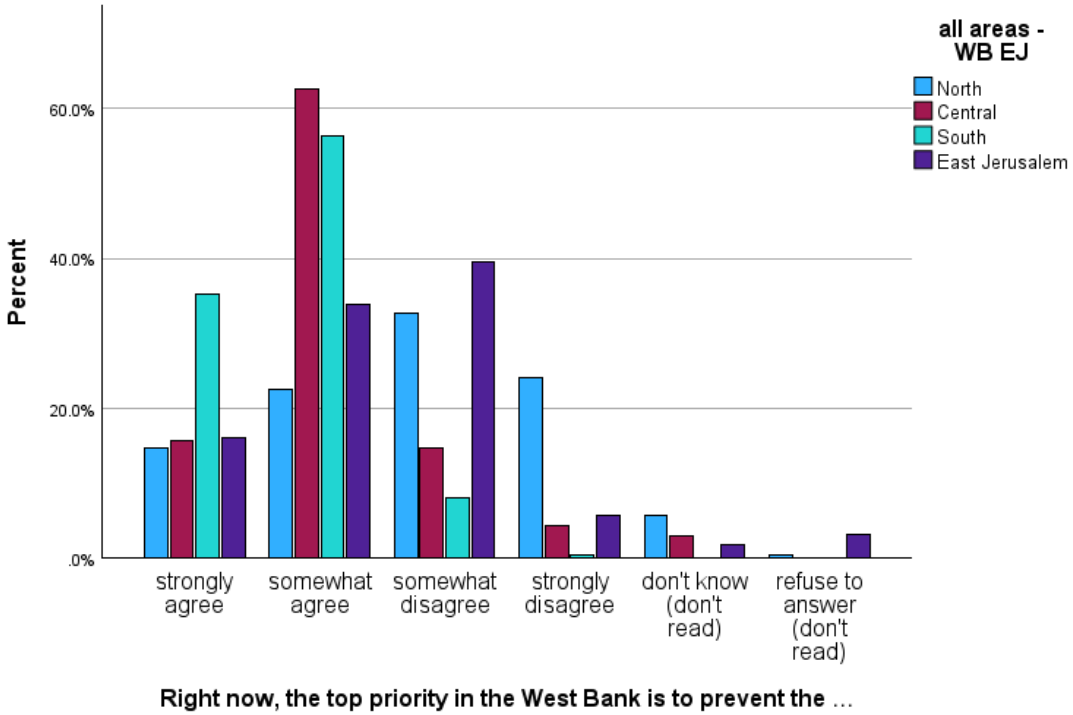

الخاتمة

تاريخياً، كان الرأي العام في الضفة الغربية يُقدَّم بصورة سطحية أو عامة، إما على النقيض من الرأي العام في غزة أو كجزء لا يتجزأ من المشهد الفلسطيني الأوسع نطاقاً. ولكن نتائج الاستطلاع الذي تمت مناقشته في هذا البحث، والذي يُغطّي فترة ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، تسلط الضوء على الفوارق الملحوظة في المواقف بين المناطق الوسطى والشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، وكذلك في القدس الشرقية الخاضعة لسيطرة إسرائيل. (مناطق القدس الشرقية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية تقع ضمن المنطقة الوسطى كما هو مُحدد في هذا البحث).

ولا يحظى الدعم الكبير للسلطة الفلسطينية وحركة "فتح" المهيمنة، على سبيل المثال، إلا في المنطقة الوسطى، حيث يقع مقر الحكومة في رام الله. وفي الوقت نفسه، أظهر المستجيبون في شمال الضفة الغربية أعلى درجات التسامح تجاه المقاومة المسلحة ضد إسرائيل؛ وأعرب سكان جنوب الضفة - على الرغم من آرائهم السلبية عموماً تجاه التوصل إلى حل وسط مع إسرائيل - عن اهتمام كبير بتجنب كارثة على غرار حرب غزة، ربما بسبب المخاوف من الانهيار الاقتصادي المحتمل. وحتى في حين لا تعكس جميع الردود اختلافات إقليمية - على سبيل المثال، النظرة الموحدة تقريباً للولايات المتحدة كعدو - إلا أن النتائج الخاصة بكل منطقة تشير إلى نموذج جديد قد يحمل تداعيات كبيرة على السياسة الأمريكية، بدءاً من كيفية تصميم برامج التنمية وإلى التركيز على إصلاحات مكافحة الفساد.

المؤلفة

كاثرين كليفلاند هي "زميلة أقدم في زمالة كروفت فاغنر فاميلي" في معهد واشنطن ورئيسة تحرير "منتدى فكرة". وهي مؤلفة البحث "الكلمة في الشارع: قياس تصورات الرأي العام تجاه واشنطن وموسكو وبكين" - الذي ظهر في المجلد المحرر "الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط: التنافس على التفوق" - كما هي المؤلفة المشاركة (مع ديفيد بولوك) لمقال المعهد بعنوان: "ما بعد الانتخابات: تطور الرأي العام العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان". وهي حاصلة على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة شيكاغو.